

دور الاندماج الاقتصادي الإقليمي العربي في تحقيق الأهداف الاقتصادية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 - جهود جامعة الدول العربية-

**The Role of Arab Regional Economic Integration in Achieving the Economic
Goals of the 2030 Agenda for Sustainable Development – Efforts of the League
of Arab States-**

نجاة بوخاري، جامعة الجزائر 1، الجزائر na.boukhari@gmail.com

تاريخ قبول المقال: 02-03-2025

تاريخ إرسال المقال: 01-01-2025

ملخص: في ظل التحولات الجيوسياسية أسهمت التعددية والعولمة خلال العقود الأربعة الماضية من تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية، حيث شهد العالم جهودًا وإنجازات استثنائية نادرًا ما سجلها التاريخ. ومن أبرز الإنجازات التي تحققت قبل العام 2015، النجاح البارز في تقليص الفقر المدقع إلى النصف، وتعزيز الأولويات الاجتماعية الأساسية، بفضل الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، فإن استمرار هذه الجهود وتسريعها ليس مضمونًا؛ ومن غير المقبول أيضاً أن يبقى عدد كبير من سكان العالم يعانون من الفقر والجوع. فالنفاقات العميقة والفقر المزمن يشكلان عقبات كبرى أمام تحقيق التنمية المستدامة، ولن يكون للنمو الاقتصادي وحده القدرة على معالجتها بشكل كافٍ، علاوة على ذلك، فإن المخاطر المتزايدة تهدد بتقويض الإنجازات التنموية التي تحققت بشق الأنفس، بل وقد تؤدي إلى تراجعها. ومن أبرز هذه المخاطر: تصاعد النزاعات والاضطرابات، الآثار السلبية لتغير المناخ والتدهور البيئي، والتقلبات الاقتصادية والمالية.

الكلمات المفتاحية: الاندماج، الاقتصادي، المستوى الإقليمي العربي، التنمية المستدامة.

Abstract: Amid geopolitical transformations, multilateralism and globalization over the past four decades have contributed to accelerating the pace of economic development, with the world witnessing exceptional efforts and achievements rarely recorded in history. Among the most notable achievements before 2015 was the remarkable success in halving extreme poverty and promoting core social priorities, thanks to the Millennium Development Goals. However, the continuation and acceleration of these efforts are not guaranteed; nor is it acceptable for a large number of the world's population to continue to suffer from poverty and hunger. Deep inequalities and chronic poverty pose major obstacles to achieving sustainable development, and economic growth alone will not be able to adequately address them. Moreover, growing risks threaten to undermine and even reverse hard-won development achievements. Prominent among these risks are the escalation of conflicts and unrest, the negative impacts of climate change and environmental degradation, and economic and financial volatility.

Keywords: integration, economic, Arab regional level, sustainable development.

مقدمة:

كانت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 للجامعة العربية إطاراً شاملاً يسعى إلى إنهاء الفقر المدقع، ومكافحة عدم المساواة والظلم، وحماية الكوكب. وقد تبنت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هذه الخطة الطموحة، إدراكاً منها للتحديات الجسيمة التي ظلت قائمة رغم عقود من النمو والتقدم، والتي ازدادت تعقيداً بفعل تغيرات سريعة وغير مسبوقة، مما رفعها إلى مستوى الأزمات الوجودية. وفي ظل هذه التحديات، برز اعتماد خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة كإطار مشترك للعمل الجماعي من أجل تحقيق تحول جذري، وبما يجعله انتصاراً للتعددية.

وتأتي خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بنهج شامل ومتكامل، لا يقتصر على معالجة الإخفاقات السابقة بل يسعى للتصدي لأبرز تحديات القرن الحادي والعشرين خلال 15 عاماً. وتدعو الخطة إلى نموذج جديد للتقدم الاقتصادي يقوم على الابتكار والتكامل، لتحقيق التنمية المستدامة بشكل أكثر شمولية وفعالية.

وذلك بحكم مشاركتها في قمة التنمية المستدامة التي عقدت بمقر الأمم المتحدة في نيويورك من 25 إلى 27 أيلول/سبتمبر 2015، واعتمدت خلالها الخطة بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030".

ويقدم هذا المقال لمحة عن الاندماج الاقتصادي الإقليمي العربي وكذا عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وغاياتها العامة ومبادئها الأساسية، ويتوقف عند مفهوم "التنمية البشرية المستدامة" وهو إطار محسن لمفهوم التنمية، يقضي بأن التنمية خمسة (05) أبعاد وليست ثلاثة، حيث يضاف إلى جانب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، البعدان السياسي والثقافي، ولهذين البعدين الإضافيين أهمية خاصة في المنطقة العربية حيث تساهم الثقافة والظروف السياسية في تحريك أنماط الإنتاج والاستهلاك والمبادرات الاجتماعية إلى حد كبير. ويسلط هذا المقال الضوء على:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاندماج الاقتصادي الإقليمي والتنمية المستدامة

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للاندماج الاقتصادي الإقليمي

الفرع الأول: مفهوم الاندماج الاقتصادي الإقليمي

أولاً: تعريف الاندماج الإقليمي

قبل التعرف على مفهوم الاندماج الاقتصادي الإقليمي لابد من الرجوع إلى مفهوم "الاندماج الإقليمي"، حيث يعتبر مفهوم الاندماج الإقليمي، أحد أبرز المظاهر التي يتسم بها المجتمع الدولي المعاصر، وهو الحالة والعملية التي تقوم فيها الدول بالدخول في اتفاق إقليمي لتعزيز التعاون فيما بينها عبر المؤسسات والاتفاقيات

الإقليمية.⁽¹⁾ وبالنظر إلى أن الاندماج الإقليمي يعتبر مصطلحا مركبا، نجد أنه عادةً ما يحدث الاندماج في إقليم جغرافي معين، وهذا ما يطلق عليه بـ "الاندماج الإقليمي".⁽²⁾

ويعتبر مفهوم "الاندماج الإقليمي" أحد معايير تقييم واقع المجالات الإقليمية، مما يجعله أداة مناسبة للغاية لإجراء بحث "من حيث نطاق" الزمان-المكان" حول الظاهرة الإقليمية. ففي هذا المجال، من المهم الجمع بين تحليل العوامل التي يمكن أن تُعزز الاندماج أو تُعيقه على مستوى المكان أو الإقليم، وذلك من أجل تحديد درجات وأشكال تكوين وتطوير أو تفكك ما يؤسس لوجوده. كما أن من المهم أيضا فحص تأثير هذه العوامل المختلفة عبر الزمن، حيث تتضمن هذه العوامل، حسب الفترات الزمنية، مراحل تأكيد أو استقرار أو تراجع أو ضعف الاندماج، بالإضافة إلى تغيرات في الدرجات والمستويات. وبهذا المعنى، يثري مفهوم الاندماج بلا شك الأساليب التي تركز على فهم ديناميكية المجالات الإقليمية.⁽³⁾

ويعرف "هانس فان جينكل" الاندماج الإقليمي بأنه "عملية تقوم بها الدول في إقليم محدد، تزيد من مستوى التفاعل مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والأمنية والسياسية، وكذلك القضايا الاجتماعية والثقافية، حيث يجمع الدول المتفرقة داخل إقليم في شكل أوسع بحيث تعتمد درجة التكامل على مدى رغبة والتزام دول السيادة المستقلة بتقسيم سيادتها للحصول على تكامل إقليمي أكثر فاعلية من المفهوم التقليدي للسيادة".⁽⁴⁾

ونجد في هذا الصدد، أن المفكر "G. Myrdal" يرى؟ أن الاندماج الإقليمي هو "مفهوم محمل بالقيم....".⁽⁵⁾ وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو حدوث جدال كبير بين منظري اتجاه الاندماج في العلاقات الدولية دار حول تفسير الاندماج، على أنه عملية أم حالة، وهو جدال نابع من الزاوية التي ينظر من خلالها كل مفكر للظاهرة الاندماجية التي عن طريقها يقدم تعريفا للاندماج كمفهوم. وهذا الجدال في غاية الأهمية لأنه

¹ - سعيد علي أحمد طه، خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الأفريقية حالة تجمع دول الساحل والصحراء (سين-صاد)، مجلة آفاق إفريقية- الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد 13- العدد 44، 2016، ص 13.

² - د محمد نور وأحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في أفريقيا رؤى وآفاق، أعمال المؤتمر الدولي الأول للشباب الباحثين في الشؤون الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2005، ص 480.

³ - Jean-Paul MARTIN, Henri NONN., la notion "d'intégration régionale", Université de Strasbourg, E.R.A. 214 du CNRS, Travaux de l'institution de Géographie de Reims, n° 41-42., P 35.

⁴ - علي القزويني، "التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة". أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2004، ص 15.

⁵ - Roger LE TOURNEAU et autres, L'unité maghrébine. Dimensions et perspectives, Paris : centre national de la recherche scientifique, 1972, P 18.

شكل القاعدة الأساسية للأطر التحليلية لاتجاهات الاندماج الدولي، ⁽¹⁾ فبالنسبة للموقف الذي ينظر للانندماج كعملية، نجده يتجلى في تعريف "أرنست هاس HAAS Ernst" ⁽²⁾ الذي يعرف الاندماج بأنه: "العملية التي تحاول بموجبها مجموعة من الوحدات السياسية تحويل ولائاتها وأهدافها ونشاطاتها السياسية نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول الوطنية القائمة".

وينظر "أميتاي أترزيوني" على النقيض، إلى الاندماج كحالة. وبحسب "أترزيوني"، فالاندماج عبارة عن الحالة الناتجة عن امتلاك المجتمع لنخبة سياسية فعالة، يكون بمقدورها استعمال أدوات العنف أو الإكراه، وتكون بمثابة الجهاز المقرر داخل المجتمع، كما تحدد هوية الشعب السياسية. ويرمي "أترزيوني" بذلك إلى تحقيق التوحيد السياسي "Ramification" الذي يلي الاندماج.

ويوجد رأي توفيقى يجمع بين التعريفين السابقين، قدمه "كارل دويتش"، حيث عرف الاندماج بأنه عملية وحالة في الوقت نفسه. فهو ينظر للانندماج الاقتصادي كعملية قد يؤدي إلى الاندماج السياسي كحالة عندما يتوفر شرط أساسي ألا وهو الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم، داخل كل وحدة سياسية طرف في الاندماج، وهذا الرأي التوفيقى يوضح لنا أن الاندماج لا يكون ناجحاً إلا إذا تم على مستويين؛ الأول وهو المستوى الرسمي المتمثل في السلطة السياسية الحاكمة، والمستوى الثاني وهو المستوى القاعدي المتمثل في الجماهير، والرأي العام، والمشاركة السياسية. ⁽³⁾

يتبين من هذه التعاريف المختلفة أن الاندماج الإقليمي ليس عملية بسيطة بل هي عملية تتميز بالتعقيد والشمول والمرحلة. وأن آثارها تتجاوز الجانب الاقتصادي لتؤثر في السياسي والاجتماعي والثقافي. وهي ليست عملية اقتصادية محضة بل تحتاج إلى قرارات سياسية. ⁽⁴⁾، فمثل هذه الأسس المفاهيمية تدعونا إلى مضاعفة الاحتياطات عندما نسعى إلى حصر حدود مفهوم الاندماج الإقليمي وبالأكثر عند تعريفه.

وبهذا يصبح واضحاً أن الاندماج الإقليمي هو الإطار الأوسع الذي يتضمن اندماجات أخرى كالاندماج السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ونظراً لأن الاندماج الاقتصادي يعتبر من أهم الاندماجات التي

¹ - د. عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011، ص 257.

² - باحث ألماني-أمريكي في العلوم السياسية قدم إسهامات كبيرة حول نظريات العلاقات الدولية والاندماج الأوروبي، ويعتبر مؤسس الوظيفة الجديدة.

³ - سعيد علي أحمد طه، مرجع سابق، ص 13.

⁴ - د. فتيحة شيخ، فتيحة شيخ، الاندماج الإقليمي المغاربي بين متطلبات التنمية وتحديات العولمة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية (تخصص علاقات دولية)، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، السنة الجامعية 2016-2017، ص 41.

تمليها حاجيات الاجتماعات وهي العنصر الأكثر أهمية في ضمان نجاح الاندماج واستمراره واستقراره، فإنه أصبح لازماً علينا تعريف الاندماج الاقتصادي.

ثانياً: تعريف الاندماج الاقتصادي

وبالعودة إلى مفهوم الاندماج الاقتصادي الإقليمي فإننا نجد العديد من علماء الاقتصاد الذين قدّموا تعريفاً للاندماج الاقتصادي، فقد عرف "**BALASSA BELA**" الاندماج الاقتصادي بأنه عملية وحالة، فبوصفه المفهوم كمسار أو عملية يشمل الإجراءات الموجهة إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى وحدات وطنية مختلفة، أما عبارة حالة فهي تدل فقط على غياب الأشكال المختلفة للتمييز بين الاقتصاديات الوطنية وليس البحث عن إلغائها. ⁽¹⁾

يرى الاقتصادي النمساوي "**ماكلوب Fritz Machlup**" أن "جوهر الاندماج الاقتصادي ينظر إلى إزالة العقبات، التي تحول دون انتقال جميع أنواع وأنماط العمالة ورأس المال والمنتجات بوصفها شروطاً ضرورية وإن لم تكن بالكافية وحدها لإحراز الاندماج الكامل، الذي يتطلب أيضاً إقامة مؤسسات واتباع سياسات مشتركة من شأنها أن تؤمن استمرار عدم التمييز، وأن تؤكد عدم التحيز الذي قد تمليه الظروف الجغرافية التي صنعها الإنسان." ⁽²⁾

واهتم المفكر "**أرنست هاس HAAS Ernst**" ، بالاندماج الاقتصادي واعتبره المرحلة الأولى لعملية تطور قادرة على إفراز "جماعة سياسية جديدة تفرض نفسها على الجماعات القائمة من قبل" ⁽³⁾. حيث عرّف الاندماج ليس كحالة ولكن كعملية جديدة وكبيرة، فالاندماج حسبه هو "العملية التي بواسطتها يقتنع الفاعلون السياسيون في العديد من الأوضاع الوطنية المتميزة بتغيير ولاءاتهم، وتوقعاتهم ونشاطاتهم السياسية نحو مركز جديد وكبير." ⁽⁴⁾

¹ - BELA BALASSA, The theory of economic integration, R.D. Irwin, 1961, P 08.

² - إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي - العولمة.. والتكتلات الإقليمية البديلة. مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2002، ص 43-44.

³ - E. HAAS, The Uniting of Europe, Stanford: Stanford University Press, 2^{ème} éd., 1968, p.16. In: Dario BATTISTELLA, Théories des relations internationales, 3^{ème} éd, Paris, Presses de Sciences Politique, 2009, PP 408-409.

⁴ - عامر مصباح، المدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009، ص 275.

ويعرّف "يوسف حلباوي" الاندماج الاقتصادي عملية معقدة ومتشابكة، تتضارب فيها المصالح، وتختلف فيها المواقف، فالاندماج إذن ليس عملية عفوية، بل عملية يجري تطبيقها بوعي وإرادة، تستوجب تقاربا مستمرا، وتدرجيا، عن طريق اتخاذ خطوات متتابعة ومنسقة، تجبر على التضحية مرة للكسب في المرة التالية، وتستدعي تغييرا جذريا للهياكل الاقتصادية القطرية. وهي لا تشمل عملية التبادل فقط، بل تشمل أيضا عملية الإنتاج والاستثمار، ومجموعة واسعة من العلاقات المالية والنقدية والعمالية، حتى تكاد تشمل جميع أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة المتكاملة.⁽¹⁾

ومن هذه التعريفات يمكننا القول بأن الاندماج الاقتصادي هو عملية تهدف إلى توحيد اقتصاديات دول أو مناطق متعددة لتشكيل سوق مشترك أو إطار اقتصادي متكامل، يتم ذلك عبر إزالة أو تقليل الحواجز السياسية والاقتصادية بين الدول المشاركة مثل الرسوم الجمركية والقيود التجارية والفروقات في السياسات الاقتصادية، فيكون بذلك الهدف الأساسي منه هو تعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق منافع مشتركة مثل زيادة التجارة وتحسين الكفاءة الاقتصادية وتعزيز القيمة وله صور متعددة المستويات نبينها فيما يلي:

الفرع الثاني: صور الاندماج الاقتصادي

أولا: منطقة التجارة التفضيلية

تعتبر المرحلة الأولى للتكامل الاقتصادي، والتي نعني بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول؛ تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كلية، مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل. فهي تقوم على مزج بعض المزايا التفضيلية المتعلقة بالسلع الواردة من بعض الشركاء التجاريين، هذا يقتضي غالبا وجود رسوم جمركية منخفضة ما بين الأطراف المتعاقدة أو حصص خاصة للتصدير والاستيراد أو مزايا أخرى عند دخول البضائع.

ثانيا: منطقة التجارة الحرة

تعتبر ثاني درجة من درجات الاندماج الاقتصادي، وتهدف إلى إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول قيد التكامل مع احتفاظ كل بلد عضو بتعريفه جمركية تجاه بقية دول العالم (الدول غير الأعضاء)، بمعنى أن كل دولة مشتركة لها الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من

¹ - يوسف حلباوي، الصناعة والتكامل الاقتصادي العربي، ط1، دمشق، 1989، ص 166.

الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة التكاملية، وتعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتنوع التجارة.⁽¹⁾

ويمكن القول أنها اتفاق دائم ما بين دول متقاربة جغرافيا غالبا، تنص على إزالة كافة الحواجز الجمركية على المبادلات التجارية المتأتية من الدول الأعضاء، وتبقى للدول المتعاقدة الحرية في وضع وتقدير الرسوم الجمركية وغير الجمركية على المبادلات مع الدول غير المتعاقدة.⁽²⁾

تتكون منطقة التجارة الحرة عندما يتفق عدد من الدول على إسقاط التعريفات الجمركية فيما بينهم مع احتفاظهم بها اتجاه العالم الخارجي، ونظرا لاختلاف التعريفات الجمركية من دولة لأخرى تجاه العالم الخارجي فإن دول منطقة التجارة الحرة تتبع "قواعد المنشأ"، حيث تمنع هذه القواعد استيراد السلع إلى داخل المنطقة من قبل الدولة العضو بمنطقة التجارة الحرة ذات التعريفات الأقل ثم إعادة تصديرها لدولة ذات تعريفات جمركية أعلى، وقد عرفت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية "بأنها عبارة عن مجموعة من إقليمين أو أكثر من الأقاليم الجمركية التي تلغى فيها الرسوم الجمركية بالنسبة لكل التجارة تدريجيا بين الأقاليم المكونة للمنطقة وذلك فيما يتعلق بالسلع المنتجة في هذه الأقاليم".⁽³⁾

ثالثا: الاتحاد الجمركي

يعتبر مرحلة أكثر تقدما وعمقا من المرحلة السابقة، يتم فيها إلغاء مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، حيث لا تقتصر على مجموعة من السلع مثل المراحل السابقة، والأهم من ذلك يتم توحيد الرسوم أو التعريفات الجمركية لكل الدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي فتصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء المشتركة إقليما جمركيا واحدا.⁽⁴⁾ ومثالا على ذلك الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي.

¹ - منى زنودة، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة علوم سياسية، تخصص نظم الحكم والإدارة الإقليمية، مقياس الإقليمية والعولمة، جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2011-2012، ص 36-37.

² - Andrew HARRISON et autres, Business international et mondialisation, édition: de-Boeck, Bruxelles, 2006, P 2003.

³ - عبد الرحيم صدراتي، إشكالية التكامل العربي في إطار جامعة الدول العربية في ضوء التجارب العالمية الناجحة، -الاتحاد الأوروبي نموذجا-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص الدراسات السياسية المقارنة، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيمات السياسية والإدارية، السنة الجامعية 2021-2022، ص 24-25.

⁴ - منى زنودة، مرجع سابق، ص 37.

كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي ليس لها الحرية في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية عن الاتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول (على عكس منطقة التجارة الحرة)، والهدف من ذلك هو الحرص على فعالية التعريفات الجمركية الموحدة وزيادة المركز التنافسي للدول السابقة، وفي غالب الأحوال تكون الاتحادات الجمركية أكثر كفاءة من درجات التكامل الاقتصادي وتسمح بالتكامل بين الأسواق بدرجة أكبر ولكنها أيضا تحتاج إلى تنظيم أكثر ووضع قيود أوثق على سياسات الدول الأعضاء.⁽¹⁾

رابعاً: السوق المشتركة

يتم إلغاء الرسوم الجمركية، في هذه الدرجة الأكثر تقدماً من الاتحاد الجمركي، وتوحيد التعريفات الجمركية اتجاه العالم الخارجي، بالإضافة إلى إلغاء القيود على حركة انتقال عناصر الإنتاج (رؤوس الأموال، السلع، والأفراد، والخدمات، وغيرها من العناصر)، فيما بين الدول الأعضاء، فيتم دمج أسواق السلع والخدمات ودمج عناصر الإنتاج، وبالتالي تصبح المنطقة التكاملية بمثابة سوق واحدة⁽²⁾، مما يؤدي إلى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، وهو ما يساهم في جذب كل من رأس المال والعمل الماهر نحو الأقاليم المتقدمة في الاتحاد.⁽³⁾

بالإضافة إلى الحواجز الجمركية يتم إلغاء الحواجز غير الجمركية (المعايير البيئية والصحية، الشروط التقنية والفنية، نظام الحصص) التي تعتبر أكبر العوائق أمام المؤسسات، فيما يستلزم سهولة دخول المؤسسات لأسواق الدول الأعضاء، يعتبر تحرير قطاع الخدمات بنفس أهمية حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال والأفراد، بحيث تتمكن البنوك ومؤسسات التأمين وغيرها، من عرض خدماتها في أسواق دول الأعضاء، ويتم إزالة مختلف العقبات: الإجراءات نفسها يتم تطبيقها على حرية انتقال الأفراد والتوظيف والتأهيل وغيرها.⁽⁴⁾

¹ - المرجع نفسه ، ص ص 37-38.

² - عبد الوهاب رميدي، عبد الوهاب رميدي، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، السنة الجامعية 2006-2007، ص 14.

³ - منى زنودة، المرجع نفسه، ص 39.

⁴ - زين الدين حماشي، انعكاسات إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، - دراسة حالة رابطة دول جنوب آسيا (الآسيان) -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس- سطيف، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2011-2012، ص 23.

علاوة على ذلك، فإن حرية انتقال المنتجات تقيد الصناعات القوية على حساب الصناعات الناشئة خاصة إذا كانت هذه الأخيرة في الأقاليم الفقيرة وما يترتب عنها من زيادة مدى التفاوت في مستويات المعيشية بين هذه الأقاليم⁽¹⁾، وتعتبر الأسواق المشتركة خطوة هامة للوصول إلى وحدة اقتصادية وسياسية كاملة ذات طبيعة فيدرالية.⁽²⁾

ونجد من الأمثلة البارزة للسوق المشتركة، السوق الأوروبية المشتركة التي أنشئت بمقتضى معاهدة روما التي تم التوقيع عليها عام 1957، وفي المنطقة العربية تم الاتفاق على إنشاء سوق عربية مشتركة وهذا عام 1964⁽³⁾، فبينما نجد الأولى تطورت وانتقلت إلى مرحلة متقدمة من التكامل والنجاح، نجد التجربة العربية تعثرت وفشلت.⁽⁴⁾

خامسا: الوحدة الاقتصادية

لا يقتصر الأمر، في هذه الدرجة التكاملية، على إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات، وانتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، وتوحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي، فإنه يتم في هذه المرحلة تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية، إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى، وهذا بغرض إزالة التباين في تلك السياسات بين الدول الأعضاء، ولا شك أن مثل هذا الإجراء يثير قدرا من المشكلات، خاصة المتعلقة منها باختلاف الحالات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول المتكاملة، بحيث تستدعي كل حالة اتخاذ سياسات اقتصادية تتناسب مع ظروفها.⁽⁵⁾

سادسا: الاتحاد النقدي

يختلف الكثير من الباحثين حول الاتحاد النقدي كأحد مراحل التكامل الاقتصادي، حيث يعتبره البعض إجراء من إجراءات توحيد السياسات الاقتصادية والمالية التي تتم على مستوى المرحلة السابقة - الاتحاد الاقتصادي ويتم ضمن هذه المرحلة تنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بين الدول الأعضاء من حيث⁽⁶⁾:

¹ - محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 242.

² - إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للكتل الاقتصادية العربي - العولمة.. والتكتلات الإقليمية البديلة-، مرجع سابق، ص 65.

³ - منى زنودة، مرجع سابق، ص 39.

⁴ - كمال مقروس، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2013-2014، ص 23.

⁵ - كمال مقروس، مرجع سابق، ص 23.

⁶ - منى زنودة، مرجع سابق، ص ص 39-40.

- تأسيس عملة موحدة بين الدول الأعضاء في الاتحاد.
- تبني سياسة نقدية موحدة داخل الاتحاد.
- تأسيس بنك مركزي يشرف على تنفيذ السياسة النقدية.

فقيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة ضمن هذه المرحلة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الدول بتوحيد سياساتها النقدية، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر، فيتم هنا إدراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقوبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول⁽¹⁾، ويقوم عمل هذا الاتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة، وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري، وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الاتحاد⁽²⁾. ومثال على ذلك منطقة اليورو.

سابعاً: الاتحاد الاقتصادي الكامل

ويسمى أيضاً الاندماج الاقتصادي، ويعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات الاندماج الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كالاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية ترأب تنفيذ تلك السياسات الموحدة، فإنه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية وغالباً ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه⁽³⁾.

ويمكن القول إنه في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات تعمل كل دولة عضو على

¹ - دنيا عبد الله الدياس، "التكامل النقدي العربي"، دائرة الأبحاث والدراسات، الأردن، 1986، ص 05.

² - عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص 241.

³ - عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص 243.

تقليص سلطاتها الذاتية في هذه المجالات لصالح السلطة الإقليمية المخولة بذلك، حيث يعتبره منظرو التكامل اللبنة الأساسية الممهدة لإنشاء التكامل السياسي.⁽¹⁾ ومثال ذلك الاتحاد الأوروبي في مراحله المتقدمة. ورغم أن الاندماج الاقتصادي له صور متعددة، ويمر أحياناً بمراحل مختلفة، إلا أن هناك مبادئ مشتركة نوجزها في التالي:

المطلب الثاني: مبادئ الاندماج الإقليمي الاقتصادي

يقوم الاندماج الاقتصادي الإقليمي على مجموعة من المبادئ أهمها:

- احترام سيادة الدول الأعضاء واحترام سلامة أراضيها.
- الإلزام بمبدأ عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء والعمل على شيوع السلام والأمن والاستقرار.
- فض النزاعات سلمياً بما في ذلك التي تعوق مسار التكامل أو التي قد تترتب على بعض إجراءاته.
- ضمان المساواة والعدل في توزيع منافع التكامل بين الدول الأعضاء.
- تكثيف التعاون وتقوية التضامن والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء.
- احترام حقوق الإنسان والشعوب وحمايتهم وقد تزايد الاهتمام بهذا المبدأ مؤخراً واتخذ في بعض الأحوال شكل عقد ميثاق إقليمية مستمدة من الميثاق الدولية في هذا المجال.⁽²⁾

الفرع الأول: دوافع قيام الاندماج الاقتصادي الإقليمي

إن دوافع الاندماج الاقتصادي الإقليمي تتمثل في المزايا التي من الممكن أن تعود على الدول المتكاملة بعد اندماجها مقارنة بما كانت تحصل عليه قبل الاندماج ويمكن تقسيم هذه الدوافع إلى دوافع كامنة في البيئة الاقتصادية المحلية، ودوافع كامنة في البيئة الاقتصادية الدولية. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه هي الدوافع العامة التي تقف وراء إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

الفرع الثاني: الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية المحلية

يمكن إيجازها فيما يأتي⁽³⁾:

¹ - منى زنودة، مرجع سابق، ص 40.

² - مورييس شيف، ول وينترز، التكامل الإقليمي والتنمية، مركز قراء الشرق الأوسط، القاهرة، 2003، ص 575.

³ - سميرة مساهل، دور التكامل الإقليمي والشراكة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة مقارنة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد المغاربي-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2013-2014، ص ص 32-33.

- الرغبة في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم داخل المنطقة التكاملية، فقد يرى الأعضاء أنه يمكن تحقيق منافع اقتصادية في هيكل إنتاجي أكثر كفاءة نتيجة استغلال وفورات الحجم الكبير، ومن حافز النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر والتعليم عن طريق الخبرة وأنشطة البحوث والتطوير.
- الرغبة في القيام بإصلاحات في السياسة الاقتصادية المحلية على المستوى الإقليمي يعطي تلك الإصلاحات المساندة والمصادقية.
- الافتقاد بأن الإقليمية تؤدي إلى توسع الأسواق الإقليمية المحلية داخل التكتل، مما يؤدي إلى زيادة فرص الصناعات الإقليمية في المنافسة بالأسواق العالمية.
- قد يكون للأعضاء تقدير خاص للأهداف غير الاقتصادية مثل تقوية الروابط السياسية والتحكم في تدفقات الهجرة.
- قد تسعى الدول الصغيرة لمزيد من الفرص مما يتعلق بالنفوذ للأسواق بتكوين ترتيب تجاري إقليمي مع دول أكبر.
- رغبة الأعضاء في تحسين قدراتهم التفاوضية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.
- قد يرغب العضو في تنمية صناعات لا يمكن تنميتها دون وجود سوق إقليمي محمي أو ما يعرف بالصناعات الإقليمية الوليدة. وهذا بغرض زيادة قدراتها التنافسية الدولية إذا ما أعطيت الوقت الكافي.

الفرع الثالث: الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية الدولية

- أفرزت مجموعة من التطورات الحديثة في نهاية الثمانينات من القرن الماضي العديد من التأثيرات والتي شكلت أهم الدوافع وراء هذا الاتجاه وهي: ⁽¹⁾
- **تأثير الاتحاد الأوروبي:** ساد اعتقاد لدى باقي دول العالم بأن السوق الأوروبية ربما أقل انفتاحاً أمام تجارة الدول غير أعضاء في الاتحاد، ولذلك فقد كان رد فعل دول العالم إما الالتحاق بعضوية الاتحاد الأوروبي أو الاشتراك في تشكيل تكتلات خاصة بهم.
 - **انهيار المعسكر الاشتراكي:** مع انهيار الاتحاد السوفياتي السابق وبالتحول الذي حدث في وسط وشرق أوروبا من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، ورغبة الاتحاد الأوروبي في تطوير الاتحاد ليشمل دول جديدة من شرق أوروبا، أدى ذلك إلى زيادة قلق باقي دول العالم من أن

¹ - سمية مساهل، مرجع سابق، ص 33-34.

الاتحاد الأوروبي قد يركز اهتمامه نحو التوجه الداخلي على حساب تحرير التجارة متعددة الأطراف، مما شجع تلك الدول علة الانخراط في أحد التكتلات القائمة أو إنشاء تكتلات جديدة.

▪ **سياسات التحرير الاقتصادي في معظم دول العالم النامي:** أدى انتشار نظم التحرير الاقتصادي في معظم الدول النامية إلى حدوث تقارب في الفكر الاقتصادي خاصة السياسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والسياسات التجارية بما فيها التكتلات الإقليمية، كما أدى الاجتماع المتعاضم للاستراتيجيات الاقتصادية ذات المسار التحرري إلى تراجع سياسات الإحلال محل الواردات المصلحة تحرير السوق كشرط مسبق لنجاح الاندماج الإقليمي.

المطلب الثالث: الصعوبات التي تعترض الاندماج الإقليمي الاقتصادي:

رغم التأثيرات الإيجابية للاندماج الاقتصادي، إلا أنه للوصول إليها، هناك صعوبات تعترض سبيله ومن بينها ⁽¹⁾:

- اختلاف المصالح الاقتصادية للمشروعات والصناعات في دول الاتحاد مع بعضها وبين المصلحة العامة والسياسة العليا، حيث أن بعض الصناعات وبحكم عدم صلاحية سياستها، يجب غلق أبوابها؛ لأن السياسة العليا والمصلحة العامة تقتضي تشجيع المشروعات التي تتناسب سياستها مع الأوضاع الحالية للاندماج.
 - الصعوبات الناجمة عن تقسيم إيرادات الجمارك بين الدول الأعضاء، إلا أن هذه المشكلة يمكن حلها بتقسيم الإيرادات بين الدول بنسبة عدد السكان فيها أو بنسبة الإنتاج والاستهلاك، أو بالنسبة للإيرادات السابقة.
 - صعوبات إقامة سياسة ضريبية موحدة بسبب اختلاف نسب ضرائب الدخل والأرباح بين الدول الأعضاء وصعوبة التقريب بين تلك المستويات.
- صعوبة التوصل إلى النسبة التي يتم على أساسها التحويل بين النقود الحالية والنقد الموحدة الجديد؛ لأن السياسة النقدية في دول الاتحاد لا يقصد بها توحيد الصكوك والنقود المعدنية وإنما يقصد بها توحيد النقد بحيث يحقق التوازن بين القوى الشرائية للدول الأعضاء.
- بعد استكمال توضيح مفهوم الاندماج الإقليمي الاقتصادي ننتقل الآن إلى تحديد مفهوم التنمية المستدامة.

¹ - نور الدين بوالكور، أثر التكامل الاقتصادي على التوازنات الخارجية للدول الأعضاء - حالة التكامل الاقتصادي العربي -، مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، السنة الجامعية 2008-2009، ص 64.

المطلب الرابع: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

الفرع الأول: مفهوم التنمية

مع سيطرة المقاربة الاقتصادية في مسألة التنمية، أصبحت القضايا المتعلقة بالتنمية مرتبطة بحقيقة الإنتاج الرأسمالي ذاتها. بعبارة أخرى إن مفهوم التنمية السائد مستمد من الإيديولوجية الرأسمالية.

يشير سمير أمين إلى ضرورة التمييز بين الرأسمالية باعتبارها "نظام تنمية" وبين "التنمية". فمفهوم الرأسمالية يشير إلى واقع تاريخي حدث ويحدث، فيمكن أن يكون موضع دراسة تحليلية علمية. أما مفهوم التنمية فهو مفهوم إيديولوجي يستحيل تجاهله. فالتنمية تعتبر مشروعا مجتمعا وبالتالي تحديد المعايير التي تقاس الانجازات على ضوءها. فالمفهوم الأول يشير إلى الواقع المعيش في حين أن المفهوم الثاني يشير إلى الواقع المرجو. (1)

يعرف F. TEULON التنمية بأنها عملية تجعل من الاقتصاد أكثر إنتاجية وقادر على ضمان الحاجيات الأساسية لسكانه (الغذاء، التربية، السكن، الصحة) وذلك من خلال التمدين (urbanisation) والتصنيع والتعليم والتكوين لينتج نظاما أكثر فعالية. (2)

في حين يرى رواد مدرسة التحديث أن التنمية هي الانتقال من قيم المجتمع التقليدي الذي يقوم على العلاقات القبلية إلى مجتمع حديث على مستوى من التصنيع والتقدم، مثل النموذج الغربي؛ ويقصد بمصطلح التنمية تلك العمليات المقصودة والتي يرجى من خلالها إحداث تغيير وزيادة في نسبة النمو بالاعتماد على عملية تخطيط مسبقة ومدرسة خلال فتره زمنية محددة وهي أيضا تعني ذلك السلم التطوري لمجتمع ما من حالة الركود إلى حالة التقدم من حالة إلى حالة أفضل منها، وهذا يعني أن التنمية هي عملية ينتظر منها نتائج كمية مادية أي تحقيق الرفاه المادي على حساب النوعية، وهي تمر بمراحل متتالية حتى تحقيق المستويات التنموية المنشودة. (3)

1- سمير أمين، مستقبل الجنوب في عالم متغير، مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار الأمين للنشؤ والتوزيع، ط 01، القاهرة، 2002، ص 24.

2- Frédéric TEULON, Croissance, crise et développement, presses universitaires de France, Paris, 1992, P 18.

3- أ/ حامد الريفي، اقتصاديات البيئة، مشكلات البيئة - التنمية الاقتصادية - التنمية المستدامة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015، ص 252،

انطلاقاً من التعريفات السابقة، يتضح أن التنمية تمثل عملية انتقال من وضع قائم إلى حالة أكثر تطوراً وتحسناً، وتشمل هذه العملية جميع الميادين. فلا تقتصر التنمية على الجوانب الاقتصادية والكمية التي تُعد ضرورة، بل تمتد لتشمل النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية. وتُجسد التنمية مفهوم الرفاه المادي الذي يعم جميع فئات المجتمع، مترافقاً مع تعزيز القدرة على المشاركة في الحياة العامة، وضمان الحق في الاختيار واتخاذ المبادرات.

الفرع الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

تمثل التنمية المستدامة نموذجاً جديداً من التنمية يتجاوز الإنجازات التقليدية للتنمية الاقتصادية. فهي لا تقتصر على زيادة الإنتاج، بل تركز على النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها، وتأثيراتها البيئية، مع تعزيز مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية، والدعوة إلى ترشيد الاستهلاك. وتعتمد التنمية المستدامة على تحقيق التوازن بين احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

ورغم حداثة ظهور هذا المفهوم، إلا أنه اكتسب شهرة منذ العقود الأخيرة من القرن العشرين. وقد انشغل الاقتصاديون في سباق محموم لوضع تعريف دقيق له، ما أسفر عن مئات التعريفات المختلفة. ومع ذلك، لا يوجد حتى الآن تعريف عالمي موحد للتنمية المستدامة، على الرغم من الاتفاق على إطارها العام المتمثل في أبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

وعلى هذا الأساس، عرّفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED) التنمية المستدامة في تقريرها النهائي المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1987 المعروف بتقرير برونتلاند (G. H. BRUNDTLAND) بأنها "ذلك النوع من التنمية الذي يوازن بين احتياجات الجيل الحالي والجيل القادمة بعدالة وذلك من خلال تحقق الأهداف الأساسية للتنمية وفي ذات الوقت الحد من التأثيرات الضارة من عمليات التنمية على البيئة من خلال تحقق التكامل والتكافل والعدالة الاجتماعية المتعاقبة"⁽¹⁾. من هذا التعريف يتضح أن التنمية المستدامة تعنى بتوفير احتياجات الاجيال الحالية والقادمة بشكل متوازن.

وبموجب مؤتمر قمة الأرض المنعقد في ريو دي جانيرو سنة 1992 تمّ تعريف التنمية المستدامة في المبدأ الثالث منه بأنها "ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئية

1- عثمان بودخوش، قياس أثر تكاليف تحقيق متطلبات التنمية المستدامة على الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية، دراسة حالة شركة اسمنت عين الكبيرة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف-01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2016-2017، ص 6،

لأجيال الحاضر والمستقبل⁽¹⁾، وأن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة وثيقة الصلة، وفي سبيل صنع سياسة فاعلة لآبد من معالجتها معا⁽²⁾.

وفي ذات الإطار، عرّف الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة UICN سنة 1991 التنمية المستدامة "بأنها تتجسد في تحسين نوعية الحياة في ظل احترام الإمكانات والقدرات البيئية التي تستند إليها.⁽³⁾

أما المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية (ICLEI) فقد عرّفها بأنها "تلك التنمية التي تهدف إلى تحقيق الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المشتركة لجميع السكان، دون المساس باستدامة النظم الطبيعية والاجتماعية التي توفر هذه الخدمات"⁽⁴⁾. الملاحظ أن هذا التعريف يركز على تحقيق الخدمات المشتركة للسكان في جميع الميادين ومع الحفاظ على النظم البيئية والاجتماعية، للوصول إلى التنمية المستدامة.

كما عرّفها المعهد الدولي للبيئة والتنمية (IIDE) "هي تلك التنمية التي تركز في الأساس على ثلاث أنظمة رئيسية: النظام البيئي، الاقتصادي والنظام الاجتماعي، ولكل نظام أهدافه الفرعية، تهدف إلى تعظيم المنفعة من خلال المفاضلة بين مختلف هذه الأهداف، مع إعطاء الأولوية للنظام البيئي"⁽⁵⁾. والملاحظ من خلال هذا التعريف ارتكازه على النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي كثلاثة (03) أنظمة رئيسية تهدف إلى تعظيم المنفعة، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن التنمية المستدامة تمثل نتاج التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يحقق مستويات ملائمة من النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، مع ضمان الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، بما يحمي البيئة ويحفظ حقوق الأجيال القادمة.

أولاً: مبادئ وعناصر التنمية المستدامة

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن التنمية المستدامة تركز على المبادئ التالية:

- الحفاظ على الموارد وضمان استخدامها بشكل رشيد دون إسراف.
- النمو الاقتصادي الذي يتوافق مع مبادئ الاستدامة، مع مراعاة عدم الإضرار بحقوق الآخرين
- تحقيق الرفاه والقضاء على الفقر، من خلال تعزيز مبدأ التوزيع العادل للموارد والثروات.

1- ماجد أبو زنت وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 01، الجامعة الأردنية، 2009، ص 23.

2- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، ط 01، دار دجلة، عمان، 2008، ص 51.

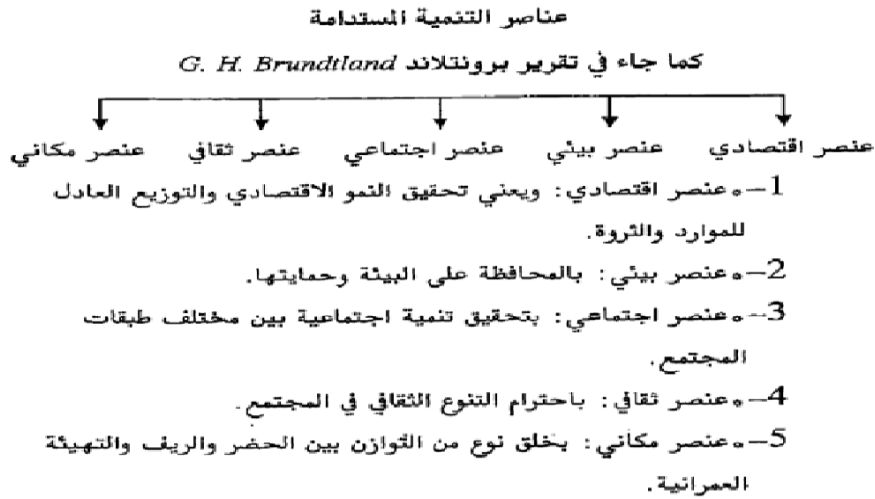
3- Lazzeri YVETTE, Le développement durable Du concept à la mesure, L'Harmattan, 2008, Paris, P 12.

4- عثمان بودخوش، مرجع سابق، ص 6،

5- Desta MEBRATU, Sustainability and sustainable development, Environmental Impact Assessment Review, Volume 18, Issue 6, New York, 1998, P 505.

- التوازن طويل الأمد بين الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية.
- عدالة الانتفاع بالموارد الطبيعية الطاقوية بين الأجيال، عبر تطوير التكنولوجيا وتحسين الإنتاج والاستثمار في مصادر الطاقة البديلة.
- استخدام أسلوب النظم في إعداد تنفيذ خطط التنمية المستدامة.
- المشاركة الشعبية.

ويمكن تلخيص عناصرها وفق ما جاء في تقرير برونتلاند، في الشكل البياني الآتي:



المصدر: أ/ حامد الريفي، اقتصاديات البيئة، مشكلات البيئة- التنمية الاقتصادية- التنمية المستدامة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015، ص 253

ثانيا: أهداف وأبعاد التنمية المستدامة

أ/ أهداف التنمية المستدامة

"تُعرف التنمية المستدامة بأنها عملية تحول شاملة تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة. وتهدف هذه العملية، وفقاً لأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة، إلى تحقيق مجموعة متكاملة من الأهداف، تتمثل فيما يأتي ⁽¹⁾:

1- لمزيد من التفاصيل يراجع في ذلك عثمان محمد عليم ، التنمية المستدامة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007، ص ص 29-30.

1. **تحسين نوعية الحياة:** تسعى التنمية المستدامة إلى رفع مستوى معيشة جميع الأفراد، من خلال ضمان حصولهم على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والمياه النظيفة، وتعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم.
2. **الحفاظ على البيئة:** تهدف التنمية المستدامة إلى حماية النظم البيئية، والحد من التلوث، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وذلك لضمان استدامة الكوكب للأجيال القادمة.
3. **تعزيز الوعي والمشاركة المجتمعية:** تسعى التنمية المستدامة إلى تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة الفعالة في عملية التنمية، من خلال توعيتها بأهمية الاستدامة، وتشجيعها على تبني ممارسات مستدامة، وإشراكها في صنع القرار.
4. **الاستخدام الرشيد للموارد:** تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة، مع مراعاة محدوديتها، وتجنب استنزافها أو إهدارها. وتشمل ذلك تطوير تقنيات جديدة وفعالة، وتعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة والمياه، ودعم الاقتصاد الدائري.
5. **تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية:** تسعى التنمية المستدامة إلى القضاء على الفقر، وتقليل التفاوتات في الدخل، وضمان حصول الجميع على فرص متساوية، وتعزيز حقوق الإنسان، وبناء مجتمعات أكثر شمولية.
6. **الحوكمة الرشيدة:** تتطلب التنمية المستدامة وجود مؤسسات قوية وشفافة، تساهم في تحقيق العدالة والقانون، ومكافحة الفساد، وتعزيز المشاركة المدنية.
7. **الشراكات العالمية:** تعتمد التنمية المستدامة على التعاون الدولي، وبناء الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لتحقيق الأهداف المشتركة.
8. **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سلبية. إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع وبطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

ب/ أبعاد التنمية المستدامة⁽¹⁾

تعتبر التنمية المستدامة عملية تطوير شاملة ومتكاملة لا تقتصر على البعد البيئي فحسب، بل تمتد لتشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ما يجعلها ذات ثلاثة أبعاد مترابطة ومتداخلة. وتتمثل هذه الأبعاد في **البعد البيئي، البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي**، وهي أبعاد تتطلب تركيزاً متساوياً من حيث الأهمية لضمان تحقيق التنمية بشكل شامل ومستدام. إن الطبيعة متعددة التخصصات لمفهوم التنمية المستدامة تتجلى بوضوح في هذه الأبعاد، كما يأتي:

1. البعد البيئي: يشمل البعد البيئي للتنمية المستدامة الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استخدامها بأسلوب مستدام، مع الأخذ في الاعتبار التداعيات المحتملة للتنمية على النظم البيئية. يُعد هذا البعد جوهرياً لتحقيق الوقاية والاحتياط من التأثيرات السلبية الناتجة عن الأنشطة التنموية. لتحقيق التنمية المستدامة، يجب وضع محددات بيئية صارمة تمنع الاستنزاف أو التدمير غير الضروري للموارد الطبيعية، وتشجع التحول نحو قاعدة صناعية تتبنى أسساً بيئية مستدامة.

ويرتكز البعد البيئي على عدة عناصر رئيسية تشمل:

- النظم الإيكولوجية.
- الطاقة المستدامة.
- التنوع البيولوجي والإنتاجية البيولوجية.
- القدرة على التكيف مع التغيرات البيئية.

كما تتضمن القضايا البيئية ذات الأولوية: تغير المناخ، تآكل طبقة الأوزون، الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، وتلوث الهواء.

2. البعد الاقتصادي:

يرتبط البعد الاقتصادي بالتأثيرات الحالية والمستقبلية للنشاط الاقتصادي على البيئة، إذ يتطلب اختيار وتطوير تقنيات صناعية تساهم في توظيف الموارد الطبيعية بشكل مستدام. وفقاً لهذا البعد، تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق النمو الاقتصادي مع ضمان الحفاظ على التوازن البيئي على المدى البعيد، إذ تعتبر البيئة الأساس الداعم للحياة البشرية والنباتية. ويشمل البعد الاقتصادي العناصر التالية:

- تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

1- لمزيد من التفاصيل يراجع في ذلك حروفش سهام وآخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 7-8 أبريل 2008.

• تعزيز كفاءة رأس المال.

• تلبية الحاجات الأساسية للسكان.

• تعزيز العدالة الاقتصادية بين الأجيال والمجتمعات.

تتمثل الغاية في تحقيق تناغم بين البعدين الاقتصادي والبيئي من خلال مراعاة الأثر البيئي للأنشطة الاقتصادية وضمان الحفاظ على الطبيعة (البيئة) كشرط أساسي لاستمرار التنمية.

3. البعد الاجتماعي:

يتميز البعد الاجتماعي بتركيزه على العنصر الإنساني، مما يعزز الالتحام الاجتماعي ويؤكد أهمية تحقيق العدالة والإنصاف بين الأجيال. يُعنى هذا البعد بضمان استفادة الأجيال الحالية والمستقبلية من عمليات التنمية دون الإخلال بحقوق الطرفين. كما أن التداخل بين البعدين البيئي والاقتصادي يظهر جلياً في البعد الاجتماعي، الذي يضع الإنسان في صميم العملية التنموية. وتشمل أهم عناصر البعد الاجتماعي:

• المساواة في توزيع الموارد والفرص.

• تعزيز الحراك الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

• تعزيز المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات التنموية.

• الحفاظ على التنوع الثقافي وضمان استدامة المؤسسات.

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب نهجاً شاملاً يأخذ بعين الاعتبار هذه الأبعاد الثلاثة كوحدة متكاملة، مع التركيز على تكاملها لتحقيق أهداف تنموية توازن بين متطلبات البيئة والاقتصاد والمجتمع.

المبحث الثاني: الاندماج الاقتصادي الإقليمي العربي وعلاقته بخطة التنمية المستدامة لعام 2030

المطلب الأول: الإطار العام لخطة التنمية المستدامة لعام 2030

في عام 2015، أجمعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة 2030)، التي تتألف من 17 هدفاً للتنمية المستدامة، و 169 غاية، و 231 مؤشراً فريداً. وتمثل هذه الخطة إطاراً شاملاً يرسم التوجهات العالمية والوطنية في مجال التنمية، ويوفر أدوات مبتكرة لسد الفجوة بين حقوق الإنسان والتنمية. كما تُعد خطة 2030 مرجعاً عاماً يوجه الجهود التنموية على المستويين الدولي والوطني.

تستند خطة 2030 إلى أسس راسخة في منظومة حقوق الإنسان، متجذرة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والصكوك القانونية ذات الصلة، بما في ذلك إعلان الحق في التنمية (الفقرة 10). وقد نصت ديباجة الخطة على التزامها "بإعمال حقوق الإنسان للجميع"، مع

التأكيد على التطبيق العالمي لها، بحيث تشمل جميع الأفراد في كل الدول، سواء كانت متقدمة أو نامية. ويُشدد على ضرورة تنفيذ خطة 2030 بما يتسق مع أحكام القانون الدولي (الفقرة 18) منه.

إن صياغة أهداف التنمية المستدامة يعكس جوهر المعايير الدولية لحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. على سبيل المثال:

- الهدف 1 (القضاء على الفقر)،
- الهدف 2 (القضاء على الجوع)،
- الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه)،
- الهدف 4 (التعليم الجيد)،
- الهدف 6 (المياه النظيفة والصرف الصحي)،
- الهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)،
- الهدف 11 (مدن ومجتمعات محلية مستدامة).

تجسد هذه الأهداف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية. أما الهدف 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية)، فيتناول جوانب مهمة من الحقوق المدنية والسياسية، مثل الأمن الشخصي، والوصول إلى العدالة، والتمتع بالحريات الأساسية. كذلك، يعكس الهدف 17 (الشراكات لتحقيق الأهداف) التحديات المتعلقة بالحقوق في التنمية ووسائل التنفيذ.

الفرع الاول: مبادئ خطة التنمية المستدامة 2030

تقوم خطة 2030 على مبادئ المساواة وعدم التمييز، مع التزام واضح بعدم استثناء أي شخص، والتركيز على الوصول إلى الفئات المهمشة والمستبعدة، كما تخصص هدفين رئيسيين لمعالجة التمييز وتقليل الفوارق، هما: الهدف 5 (المساواة بين الجنسين)، والهدف 10 (الحد من انعدام المساواة داخل الدول وفيما بينها).⁽¹⁾ وتتمثل المبادئ التي تقوم عليها خطة التنمية المستدامة لعام 2030 فيما يأتي:

1. الطابع الكلي للخطة، أي عدم جواز تجزئتها عند التنفيذ؛
2. الاتساق المفهومي والتطبيقي بين كل عناصرها؛

¹ - لمفوضية السامية لحقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، لمحة عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، متوفر على الرابط الإلكتروني الآتي (تاريخ الاطلاع على الموقع 2024/08/02):

<https://www.ohchr.org/ar/sdgs/about-2030-agenda-sustainable-development>

3. الترابط بين الأبعاد والأهداف والغايات؛

4. التكامل في ما بين السياسات والتدخلات.

ويتطلب الالتزام بكل ذلك جهوداً ممنهجة ومخططاً لها على النحو المناسب، كي لا يكون التنفيذ الوطني عشوائياً ولا يفي بمتطلبات البلد أو منفصلاً عن السياق الكوني. وفي هذا السياق، تتمحور الخطة حول خمسة عناوين كبرى توجه العمل الإنمائي خلال 15 سنة المقبلة من أجل "تحويل عالمنا"، وهي:

1. الناس (تنمية لا تستثني أحدا)؛

2. في العمل الإنمائي؛

3. الكوكب (تحويل الاستدامة إلى محور الاهتمام

4. الازدهار (جعل) النمو في خدمة الناس دون الإضرار بالطبيعة) ؛

5. السلام (بما) هو شرط للتنمية إلى جانب الحكم الرشيد (الشراكة إقامة شراكة عالمية والالتزام بمبدأ

الشراكة بين الجهات المعنية على مختلف المستويات).

إلى جانب ذلك، تؤكد الخطة على ضرورة تصنيف البيانات لتعزيز الشمولية، واعتماد نهج قائم على المشاركة، من خلال إشراك جميع أفراد المجتمع والعمل بالتنسيق بين جميع مؤسسات الدولة. كما تولي أهمية للمساءلة عن متابعة تنفيذ الخطة واستعراضها، وهو ما يبرز الأثر الحاسم لنهج حقوق الإنسان في تصميم الخطة وضمان نجاحها.

الفرع الثاني: الأبعاد الجديدة لخطة التنمية المستدامة 2030 (التنمية البشرية المستدامة: إطار محسن لمفهوم التنمية) ⁽¹⁾

غالباً ما يُختزل مفهوم التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة التقليدية: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع تجاهل أو تهميش أبعاد أخرى مثل السلم والأمن، الحوكمة الرشيدة، المعرفة، والثقافة، والتي يتم اعتبارها في بعض الأحيان مسائل ثانوية أو مضمنة ضمن الأبعاد التقليدية. وفي هذا السياق، ظهرت أهمية توسيع المفهوم ليصبح "التنمية البشرية المستدامة"، بإضافة البعدين السياسي والثقافي إلى الأبعاد الثلاثة المعروفة.

1. البعد السياسي والثقافي في التنمية البشرية المستدامة

يتضمن البعد السياسي عناصر أساسية مثل السلم والأمن والحوكمة الرشيدة، التي تُعتبر مكونات جوهرية لتعزيز الاستقرار والتنمية. أما البعد الثقافي، فيرتبط بالقيم، السلوكيات، المعرفة، والإبداع، مما يضفي بعداً

1- لمزيد من التفاصيل يراجع في ذلك تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية، الدورة التاسعة والعشرون، البند 13 من جدول الأعمال المؤقت، الدوحة، 13-15 كانون الأول/ ديسمبر 2016، ص ص 6-7

نوعياً على التنمية المستدامة، خاصة في المنطقة العربية حيث تشكل الثقافة والظروف السياسية محركات رئيسية لأنماط الإنتاج والاستهلاك والمبادرات الاجتماعية.

2. تعزيز مفهوم التنمية البشرية المستدامة

يعكس مفهوم التنمية البشرية المستدامة إطاراً أشمل وأكثر تماسكاً للتنمية، يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي أخذت هذه الأبعاد ضمنياً في الاعتبار. وقد أكدت الخطة على ضرورة تكيف الأهداف والغايات مع السياقات الوطنية والإقليمية، وقياس التقدم من خلال مؤشرات نوعية وكمية. واستند هذا المفهوم إلى الوثائق الأساسية للأمم المتحدة، ومنها الوثيقة الختامية لمؤتمر "المستقبل الذي نصبو إليه" (2012)، والتي أبرزت الطبيعة المعقدة والمتداخلة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والثقافية والتشريعية.

3. أهمية البعد السياسي في المنطقة العربية

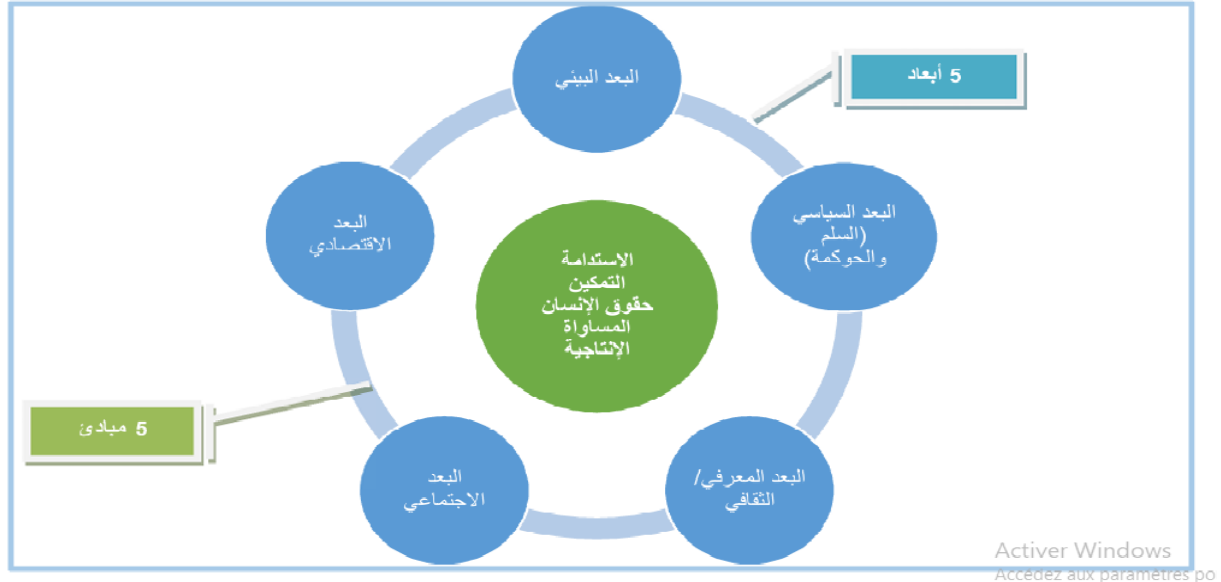
يتجلى البعد السياسي في أهداف الخطة المتعلقة بإقامة مجتمعات سلمية، وضمان مدن ومستوطنات شاملة وآمنة. وتكتسب هذه الأهداف أهمية خاصة في المنطقة العربية التي تعاني من نزاعات حيث تؤدي هذه النزاعات إلى تخصيص موارد كبيرة للإنفاق العسكري والأمني على حساب التنمية، كما تسهم في هروب رؤوس الأموال، وهجرة الكفاءات، وحرمان الأجيال من التعليم والخدمات الصحية، مما يخلق تحديات متجددة تمتد آثارها إلى المستقبل.

4. أهمية البعد الثقافي

غالباً ما يكون البعد الثقافي مدمجاً ضمن الأبعاد الأخرى، مثل التعليم في البعد الاجتماعي أو المهارات والابتكار في البعد الاقتصادي. إلا أن القيم والسلوكيات الثقافية تُعد أساسية لتحقيق أهداف مثل المساواة بين الجنسين، أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، وتعزيز قيم السلام والتسامح. في هذا السياق، يمثل البعد الثقافي عنصراً حيوياً يعزز الاندماج بين السياسات التنموية.

5. مقارنة متكاملة للتنمية البشرية المستدامة

يربط مفهوم التنمية البشرية المستدامة بين خطة 2030 والتنمية الممتدة عبر الزمن، من خلال أبعادها الخمسة: الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، السياسية، والثقافية. ويتيح هذا الإطار تصنيف الأهداف والغايات ضمن عناوين مترابطة، بما يضمن اتساقاً وتناغماً في تطبيق السياسات والتدخلات. تحت كل محور من هذه الأبعاد، يمكن تجميع الأهداف المتصلة بما يسهم في مواجهة التحديات المتنوعة بطريقة شاملة ومستدامة. وهو ما يوضحه الشكل الآتي:



المصدر: تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية، الدورة التاسعة والعشرون، البند 13 من جدول الأعمال المؤقت، الدوحة، 13-15 كانون الأول/ديسمبر 2016، ص 7.

الفرع الثالث: أولويات الاندماج الإقليمي العربي في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030

وفي هذا الإطار، نظمت جامعة الدول العربية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، عددا من المؤتمرات الوزارية في مختلف المجالات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على النحو التالي:

- المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، والتحرك المطلوب ما بعد 2015 (القاهرة: ديسمبر / كانون الأول (2012)، والذي اعتمد إعلان القمة العربية للتنمية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: يناير / كانون الثاني (2013).
- الاجتماع رفيع المستوى حول الأهداف التنموية للألفية المعنية بالنساء والفتيات والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة العربية (القاهرة: فبراير / شباط 2014).
- المنتدى العربي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة (عمان: إبريل / نيسان 2014). مؤتمر أولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة والمستدامة ما بعد 2015 (عمان: مايو / أيار 2014).
- إطلاق إطار الاستراتيجية للتنمية المستدامة في المنطقة العربية (يوليو / تموز 2014).
- المؤتمر الوزاري حول بلورة الأهداف والغايات لأولويات التنمية العربية ما بعد 2015 (شرم الشيخ: أكتوبر / تشرين الأول 2014).

وقد تبنت القمة العربية نتائج تلك الفعاليات في دورتها السادسة والعشرون (شرم الشيخ مارس/ آذار 2015)، وشكلت هذه الجهود والفعاليات التي عقدت على المستوى الوزاري تصور المنطقة العربية لخطة 2030 الذي دعم جهود المجموعة العربية في نيويورك خلال عمليات التفاوض التي بدأت منذ عام 2012، وصولاً إلى

إطلاق الأمم المتحدة في سبتمبر/ أيلول 2015 إعلان خطة التنمية المستدامة 2030 في نيويورك، ليشتمل الأولويات العربية للتنمية المستدامة والتي شكلت قاسماً مشتركاً مع العديد من أقاليم العالم. وتوضح الجداول التالية الأولويات العربية في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة:

الأولوية	الغايات
الأولوية 1 القضاء على الفقر المدقع وخفض معدلات الفقر الأخرى	- القضاء على الفقر عند أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم الواحد - خفض نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من 2 دولار في اليوم في أقل البلدان نمواً، والسكان الذين يعيشون بأقل من 2.75 دولار في اليوم في البلدان المتوسطة الدخل، الذين يعيشون بأقل من 4 دولارات في اليوم في البلدان المتوسطة الدخل العليا - زيادة تغطية نظام الحماية الاجتماعية للفقراء والفئات الهشة، بما يؤدي إلى تمكينهم وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة.
أولوية 2 خفض معدلات البطالة وتوفير الوظائف والعمل اللائق للجميع بما فيهم الشباب من الرجال والنساء	- توفير فرص عمل للمواطنين (تراكمية بحلول عام 2030) - تقليص الفجوة بين عمالة الذكور والإناث في سوق العمل - خفض معدلات بطالة النساء - خفض معدلات بطالة الشباب ذكورا وإناثا - تعبئة الموارد للاستثمار الإنتاجي، والتنوع الصناعي، خصوصاً في القطاعات الكثيفة العمالة، لزيادة فرص العمل.
أولوية 3 تحقيق الأمن الغذائي والتغذية السليمة وتعزيز الزراعة المستدامة (وفقاً للمجلس الوزاري المختص)	- حصول الجميع على غذاء ملائم _ (آمن وكافي ومتنوع ومغذي وبسعر ميسور) على مدار السنة. - خفض معدلات سوء التغذية بكافة أشكاله (نقص التغذية، نقص المغذيات الدقيقة، وإفراط التغذية) مع إيلاء عناية خاصة للقضاء على التقزم. - تحسين كافة أنظمة الإنتاج الغذائي والزراعي لتكون أكثر إنتاجية واستدامة ومرونة وكفاءة، وتقليل الأثر البيئي السلبي إلى أدنى حد دون تعريض أمن الغذاء والتغذية إلى خطر. - حصول جميع صغار منتجي الغذاء والزراعة، وخاصة النساء منهم، على المدخلات والمعرفة والموارد الإنتاجية والخدمات الملائمة لزيادة إنتاجيتهم بشكل مستدام وتحسين دخلهم وقدرتهم على تخطي الأزمات. - تحسين كفاءة أنظمة الغذاء ما بعد الحصاد (الحصاد، المناولة والتخزين، المعالجة والتوزيع، النقل والاستهلاك) وتقليل هدر نفايات المحاصيل من المزرعة إلى المستهلك بنسبة 50 في المائة
	- زيادة الإنفاق العام على برامج الزراعة المستدامة - اعتماد تكنولوجيات توفير الطاقة والمياه في الزراعة وفي صناعة الأغذية - تقليل مساحات الأراضي المزروعة التي تعتمد ممارسات غير مستدامة - الحفاظ على المخزون السمكي وتنميته - الحفاظ على إنتاجية الغابات
الأولوية 4 ضمان التعليم الجيد للجميع والقضاء على الأمية	- ضمان أن يتمتع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030، - ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030. - ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بحلول عام 2030. - زيادة عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030 - القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030 . - ضمان أن يلم جميع الشباب، والكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030 . - القضاء على التسرب المدرسي للأطفال.

الأولوية 5 تأمين الخدمات الصحية المناسبة والجيدة والشاملة بما فيها الصحة النفسية وصحة الأمهات والأطفال	– خفض وفيات حديثي الولادة والرضع والأطفال أقل من 5 سنوات وخاصة الدول الأقل نمواً. – خفض نسبة (Ratio) وفيات الأمهات وخاصة في الدول الأقل نمواً. – خفض البداة بين السكان عامة، بما في ذلك الأطفال والشباب – ضمان تلقيح جميع الأطفال دون سن 5 سنوات ضد الأمراض المعدية. – خفض عبء الأمراض الرئيسية، المعدية وغير المعدية على حد سواء. – زيادة فرص الحصول على خدمات رعاية صحية ذات جودة، بما في ذلك خدمات الرعاية للصحة الجنسية والإنجابية والنفسية، مع ضمان المساواة في الحصول على الخدمات الصحية والوقائية لجميع الفئات بجميع المناطق الجغرافية. – وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الانتهاب الكبدية الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030.
الأولوية 6 تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات	– تكافؤ الفرص بين الجنسين على جميع المستويات. – حماية النساء والفتيات من جميع أشكال العنف والقضاء عليه، وعلى وجه الخصوص ذوات الإعاقة.

الأولوية	الغايات
الأولوية 7 توفير الحماية الاجتماعية للأطفال والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهم	– القضاء على الإساءة والاستغلال والاتجار وجميع أشكال العنف ضد الأطفال. – اتخاذ تدابير فورية لضمان إنهاء أسوأ أشكال عمل الأطفال. – حظر وإنهاء إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.
الأولوية 8 ضمان الحق في السكن اللائق للجميع وتعزيز التجمعات البشرية المستدامة والشاملة للجميع (وفقاً للمجلس الوزاري المختص)	– ضمان الحق في السكن اللائق وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة. – تعزيز النقل المستدام وضمان الحق في شبكة نقل جماعي لائقة وأمنة وشاملة وبكلفة ميسورة. – توفير بنية تحتية ملائمة لدعم النشاط الاقتصادي وتحسين الخدمات للمواطنين. – زيادة نسبة النفايات المعاد تدويرها – تطوير المناطق العشوائية والتجمعات غير المخططة وخاصة في المناطق الحضرية
	– دعم دور الحكم والإدارة المحلية في توفير الخدمات الأساسية. – تأمين مدن شاملة للجميع وإمكانية تنقل الأشخاص ذوي الإعاقة في المدن والتجمعات. – تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة التجمعات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030. – تعزيز القدرات المتوفرة لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية وبشرية المنشأ. – حماية التراث الثقافي والطبيعي.
الأولوية 9 ضمان الحصول على المياه والصرف الصحي للجميع وتعزيز الاستعمال والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (وفقاً للمجلس الوزاري المختص)	– تأمين الحصول على مياه شرب كافية ومأمونة. – تأمين الصرف الصحي الآمن والنظافة الصحية – تشجيع الإدارة المتكاملة للموارد المائية، بما فيها المياه المشتركة – الحد من تسرب الملوثات إلى لمسطحات المائية – زيادة الاستخدام المستدام وتنمية موارد المياه – زيادة معالجة مياه النفايات المنزلية والصناعية واستخدام المياه غير التقليدية – اعتماد سياسات واستراتيجيات وممارسات فعالة للاستخدام المستدام والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية – تخفيض معدل خسائر الفقد في المياه – تحسين مؤشرات كفاءة استخدام المياه في جميع الأنشطة والاستخدامات – زيادة الإنفاق العام على البنية التحتية الحديثة للمياه والصرف الصحي – تطوير وتنفيذ سياسات التكيف مع تغير المناخ – تعزيز الحصول على تكنولوجيات المياه الملائمة

الأولوية 10 تطوير المعرفة العلمية وتشجيع البحث العلمي والابتكار والتقدم التكنولوجي – تعزيز المعرفة العلمية وتطوير القدرات البحثية وتشجيع نقل التكنولوجيا – تعزيز المعرفة العلمية والتكنولوجية لدى الأطفال والشباب من خلال إنشاء المراكز العلمية والأندية العلمية لإعدادهم للمستقبل. – زيادة الاستثمار في المناطق الريفية (بحلول ...) من خلال البنى التحتية الزراعية والأبحاث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي والتطور التكنولوجي وبنوك الجينات النباتية والحيوانية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية – تعزيز الأبحاث العلمية وتحديث القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع الدول من خلال تشجيع الابتكار وزيادة عدد العاملين والعاملات في الأبحاث والتطوير لكل مليون شخص – زيادة الاتفاق في الأبحاث والتطوير في القطاعين العام والخاص	
الأولوية 11 ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة المستدامة – زيادة حصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في مزيج الطاقة – تخفيض معدل خسائر الطاقة – تحسين مؤشرات كفاءة استخدام الطاقة في جميع الأنشطة والاستخدامات – زيادة الإنفاق العام على البنية التحتية الحديثة للطاقة – تطوير وتنفيذ سياسات الحد من تغير المناخ، ودعم توفير الطاقة النظيفة بما في ذلك الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. – تعزيز الحصول على تكنولوجيات الطاقة الملائمة – تشجيع البحوث والابتكار لتكنولوجيات الطاقة المتجددة	
الأولوية 12 مكافحة التصحر و تدهور التربة وحماية التنوع البيولوجي – خفض مساحة الأراضي المتدهورة ومكافحة التصحر. – ضمان حفظ النظم الإيكولوجية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة.	
– اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، وحماية الأنواع المهددة ومنع انقراضها.	

الأولوية	الغايات
الأولوية 13 تعزيز النزاهة والحوكمة	- ضمان الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والحصول على المعلومات وفقاً للقوانين الوطنية. - ضمان سيادة القانون واستقلال القضاء - ضمان المساواة في الوصول إلى العدالة - تحسين الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة - الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز خدمات الحكومة الإلكترونية - الحد من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما
الأولوية 14 توفير بيئة تمكينية لتحقيق التنمية المستدامة و حشد الموارد المالية اللازمة	- زيادة صافي المساعدة الإنمائية الرسمية للدول النامية بما في ذلك الدول الأقل نمواً، من الدخل القومي الإجمالي لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي - زيادة نسبة واردات البلدان المتقدمة الآتية من البلدان النامية والأقل نمواً المعفاة من الرسوم الجمركية (حسب القيمة وباستثناء الأسلحة) - إزالة الحواجز التجارية المفروضة من قبل البلدان المتقدمة على السلع الزراعية والأقمشة والألبسة الآتية من البلدان النامية - ضمان حصول الجميع على الأدوية المنقذة للحياة - تحسين القدرات المؤسسية والمساءلة على المستوى الوطني في ما يخص استخدام المساعدات الإنمائية - ضمان المزيد من التعاون في نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً بما في ذلك لأغراض التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وإدارة خطر الكوارث الطبيعية. - إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وفقاً للقرارات الدولية والمبادرة العربية.
الأولوية 15 تعزيز التماسك الاجتماعي بين فئات المجتمع بأطيافه المختلفة	- نبذ العنف ودعم جهود مكافحة الإرهاب والإقصاء والتطرف وتشجيع ثقافة السلام وتقدير التنوع الثقافي وإسهامها في التنمية المستدامة وتعزيز روح الوحدة الوطنية. - دعم الأسرة في الاضطلاع بمختلف أدوارها والمحافظة على التماسك كيانها. - تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، دون تمييز. - توفير بيئة آمنة للأسرة بما يحقق تماسكها وقيامها بوظائفها في التربية والتنشئة وتوفير الخدمات والاحتياجات الأساسية لأفرادها. - تطوير آليات وهياكل لمراقبة وتقييم مستوى ونوعية الخدمات المقدمة للأسرة وأفرادها. - دمج المسنين في حياة الأسرة ومساندتهم والاستعانة بخبراتهم.

تقرير صادر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، جهود جامعة الدول العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، 31 يناير

2021، ص ص 04-10، متوفر على الرابط الإلكتروني الآتي (تاريخ الاطلاع: 2024/01/05):

https://sdgs.un.org/sites/default/files/documents/22220League_of_Arab_States_Inputs_HL_PF.pdf

المطلب الثاني: جهود جامعة الدول العربية في تنفيذ الأبعاد الاقتصادية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030

الفرع الأول: الإعلان العربي بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

أولت جامعة الدول العربية اهتماماً بالغاً بمسألة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فبادرت بتنظيم أول مؤتمر وزاري عالمي من نوعه في القاهرة خلال الفترة من 6 إلى 7 أبريل 2016. وقد أسفر هذا المؤتمر عن صدور "الإعلان العربي بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، والذي اعتمدته القمة العربية السابعة والعشرون في نواكشوط عام 2016. يمثل هذا الإعلان إطاراً قانونياً ملزماً للدول العربية، ويحدد الخطوات

العملية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي. وباعتباره أول وثيقة قانونية من نوعها في المنطقة العربية عقب اعتماد خطة 2030، فإن هذا الإعلان يحظى بأهمية بالغة ويستحق الدراسة والتحليل. شدد الإعلان العربي بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة مرهون بشكل أساسي بتهيئة بيئة أمنية مستقرة تحمي المجتمعات من التطرف والإرهاب. ويرسخ الإعلان مبدأ المسؤولية الوطنية في تحقيق التنمية، مؤكداً على حق كل دولة في تحديد أولوياتها التنموية وفقاً لظروفها الخاصة، مع ضرورة الالتزام بالإطار العام لأهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، أكد الإعلان على أهمية دمج أهداف التنمية المستدامة في السياسات والاستراتيجيات الوطنية، وتوفير بيانات موثوقة لقياس التقدم المحرز. كما يؤكد على الشمولية والعالمية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع مراعاة مبدأ التضامن الدولي وتبادل الخبرات والتكنولوجيا بين الدول، خاصة الدول النامية، وفقاً لمبدأ الطوعية والمسؤولية المشتركة، ولكن المتباينة الأعباء، وتحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة، على كافة المستويات.

وقد أطلق الإعلان رؤية شاملة لدمج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الوطنية، مع التركيز على بناء شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. كما أكد على أهمية التعاون الإقليمي والدولي لتحقيق هذه الأهداف، مع الاستفادة من الخبرات والمعارف المتبادلة. وفي مجال التخطيط، دعا الإعلان إلى تبني نهج يعتمد على التخطيط الاستراتيجي المستدام، مع مراعاة التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. علاوة على ذلك، أكد الإعلان على ضرورة تعزيز مرونة المجتمعات في مواجهة الصدمات والكوارث، وبناء السلام والاستقرار في المنطقة. وفيما يتعلق بالآليات المؤسسية، شدد الإعلان على أهمية توفير الإطار المؤسسي اللازم لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة، مع التركيز على بناء القدرات وتعزيز الشفافية والمساءلة. وأخيراً، دعا الإعلان إلى توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، مع التركيز على الاستثمار في البحث والتطوير والابتكار، بالإضافة إلى ما وضعه الإعلان من تصور حول المؤسسات ذات الصلة بما فيها المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني بالاستناد إلى قرارات القمم العربية ومخرجات اجتماعات جامعة الدول العربية.

وانسجاماً مع التزام الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وفي ضوء التوجيهات الصادرة عن القمة العربية السابعة والعشرين، فقد اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة، بقراره الوزاري رقم (2134) لسنة 2017، قراراً حاسماً بإنشاء اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030. وقد كُلف قسم التنمية المستدامة والتعاون الدولي بالأمانة العامة، المنشأ خصيصاً لهذا الغرض، بمهمة الأمانة الفنية لهذه اللجنة وتنسيق الجهود العربية المبذولة في هذا الشأن. ولتعزيز التعاون

والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية، تعمل اللجنة بشكل وثيق مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، فضلاً عن منظمات العمل العربي المشترك ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الإطار المؤسسي المتكامل، تم اعتماد الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، والذي يمثل خارطة طريق شاملة لتحقيق هذه الأهداف على المستوى العربي. ويعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفة دورية على متابعة تنفيذ هذا الإطار، وذلك من خلال إدراجه بنداً دائماً على جدول أعماله، مما يتيح اتخاذ القرارات اللازمة لدعم جهود الدول العربية في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الفرع الثاني: التنمية المستدامة في إطار عمل المجلس الوزاري العربي للكهرباء

بدأ الاهتمام بالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في إطار التوجه لتتويع مصادر الطاقة المنطقة العربية وتقوم إدارة الطاقة أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء بالكثير من الجهود لتسريع توجه المنطقة العربية لاستخدام المصادر المتجددة وزيادة مساهمتها في خليط الطاقة وفقاً للاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة والتي تم توسيع نطاقها لتصبح الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، وكذلك تعزيز برامج وأنشطة كفاءة الطاقة في الدول العربية بما يتماشى مع متطلبات الأطر الاسترشادية العربية سواء في مجال الطاقة المتجددة أو كفاءة الطاقة. وسوف يتم تنفيذ الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة من خلال الخطة التنفيذية للاستراتيجية التي أوصت بها لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وكذلك تطبيق نظام حوكمة سياسات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة؛ إلى جانب وضع سياسة التكامل بين قضايا المناخ والطاقة وفقاً لقرارات مؤتمر الأطراف 22 من خلال متابعة الأنشطة المعلنة من قبل الدول العربية في إطار مشاركتها لتنفيذ اتفاق باريس؛ تعزيز التقنيات الصديقة للبيئة وخاصة فيما يتعلق بالمشروع العربي لشهادات الانظمة الشمسية الحرارية وأداء محطات الطاقة المتجددة العاملة في المنطقة العربية.

1. المشروعات التكاملية الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة

تم اعتماد الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010-2030) كإطار للعمل العربي المشترك في مجال الطاقة المتجددة وفقاً لقرار القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: 21-22 يناير (2013) ثم قدمت أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء مقترحاً بتوسيع نطاق الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة لتصبح الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة وتم عرضها على القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة والتي عقدت بتاريخ 20/1/2019 بالجمهورية اللبنانية، وتم خلالها اعتماد الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030 وفق نص القرار (ق.ق : 48 د. ع (4) - ج 3 - 20/1/2019 المرفق. وتعود أهمية الاستراتيجية العربية للطاقة

المتجددة 2030 نظراً لما تمثله من أهمية كبيرة للدول العربية في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف السابع الخاص بالطاقة المستدامة ويعتبر اعتماد الاستراتيجية بمثابة رسالة إلى المجتمع الدولي حول التوجهات العربية في مجال الطاقة.

2. الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة

هو أو لعمل من نوعه على مستوى المنطقة العربية في مجال رسم سياسات كفاءة الطاقة في قطاع الكهرباء تم إعداده من قبل أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء بالتعاون مع كل من المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ومشروع كفاءة الطاقة الأورومتوسطي في قطاع البناء، بهدف استرشاد الدول به عند وضع خططها الوطنية لتحسين كفاءة الطاقة (NEEAP).

3. موضوعات كفاءة الطاقة:

من أجل تعزيز برامج وأنشطة كفاءة الطاقة في الدول العربية بما يتماشى مع متطلبات الأطر الاسترشادية العربية سواء في مجال الطاقة المتجددة أو كفاءة الطاقة. تقوم الإدارة:

■ متابعة تطور كفاءة الطاقة في المنطقة العربية: من خلال تطور وضع وتنفيذ الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة ومنهجية متابعة تطور كفاءة الطاقة.

■ إنشاء دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية: الذي يقدم معلومات إحصائية للتعرف على السياسات والبرامج المعتمدة في الدول العربية لرفع كفاءة إنتاج واستهلاك الطاقة واستخدام الطاقات المتجددة، بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بالأطر المؤسسية والقانونية والحوافز المالية اللازمة التي تم اتخاذها أو تلك التي يخطط لها في هذه المجالات وسنقوم بعمل الإصدار الخامس نهاية 2019.

■ البرامج العربية والدورات التدريبية وورش العمل: مثل البرنامج العربي لمدير الطاقة.

■ الاحتفاليات التعريفية والمسابقات: مثل اليوم العربي للكفاءة الطاقة الذي يهدف الى التعريف بأهمية كفاءة الطاقة في الدول العربية لما لها من مردود اقتصادي واجتماعي، وبناء شراكات وجسور من التعاون في المنطقة العربية.

■ المنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة: يهدف المنتدى بشكل رئيسي إلى خلق منبر للحوار الصريح بين كافة الشركاء، سواء الهيئات الحكومية أو مؤسسات التمويل أو القطاع الخاص لبحث آليات التمويل اللازمة لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وضع حلول عملية لتوسيع نطاق الاستفادة من تقنياتها وقد نظمت الدورة الخامسة للمنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في عام 2020 وكان موضوعها "الابتكار في خدمة الطاقة المستدامة في المنطقة العربية".

▪ المبادرات العربية والإقليمية والدولية: مثل مبادرة الطاقة النظيفة للدول العربية (PACE) بين جامعة الدول العربية و الوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

▪ عقد ندوات واعداد دراسات حول الجوانب البيئية لسياسات الطاقة.

4. مناقشة مخرجات مؤتمرات تغير المناخ (COP) وتأثيرها على قطاع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الوطن العربي.

دعي قرار المجلس الوزاري العربي للكهرباء رقم 238 بتاريخ 6/4/2017 بشأن متابعة تنفيذ الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة الدول العربية إلى الاستفادة من مؤشرات المتابعة التي تعدها المنظمات الدولية في أغراض تخطيط ومتابعة خطط الطاقة.

الفرع الثالث: جهود مجلسي وزراء النقل والسياحة العرب لتنفيذ خطة التنمية المستدامة (2015 - 2030):

- في ضوء تكاليف المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للسياحة (يونيو 2018) قامت الأمانة العامة بإعداد ورقة مفاهيمية لاسترشاد الدول العربية بها عند إعدادها لتقارير حول الجهود المبذولة من الدول التنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الإطار المختص على المستوى الوطني عن الفترة من 2015 إلى 2030، وتم تعميمها على كل من وزارات النقل ووزارات السياحة في الدول العربية وطلب منها موافاة الأمانة العامة بالجهود الوطنية المبذولة في قطاعي النقل والسياحة، لتضمنها في التقرير الذي تعده جامعة الدول العربية هذا الشأن.

- ورغم صدور قرارين من مجلسي وزراء النقل والسياحة العرب للتأكيد على الدول العربية بموافاة الأمانة العامة بتقارير الإنجازات في هذا الشأن إلا أنه إلى الحين لم تتلق إدارة النقل والسياحة ردوداً سوى من (6) دول عربية في مجال النقل، و (3) دولة عربية في مجال السياحة وتتضمن جهود إيجابية مبذولة من تلك الدول لتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة للنقل والسياحة في المنطقة العربية، كما تتضمن تلك التقارير المعوقات والتحديات التي تواجه تلك الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وباستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي استطاعت إزالة المعوقات التي تواجهها بما لديها من إمكانيات ومقومات.

- الدول التي أفادت بتقارير الإنجاز في مجال النقل: المملكة الأردنية الهاشمية - جمهورية السودان - جمهورية العراق - سلطنة عمان - دولة فلسطين المملكة المغربية. والدول التي أفادت بتقارير الإنجاز في مجال السياحة مملكة البحرين - دولة فلسطين - المملكة المغربية.

الفرع الثالث: جهود إدارة تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030

- إن الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة تعمل على زيادة النمو الاقتصادي وحماية البيئة وبناء المجتمعات الآمنة والفاعلة ويمكن لتقنيات الاتصالات والمعلومات أن تساهم في تحقيق معظم هذه الأهداف

حيث أنها تتقاطع بشكل مباشر مع كثير من الغايات المدرجة في نطاقها. كما أنها تمثل محورا رئيسيا في الهدف الرابع المعني بضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة من خلال تطبيق تطبيقات تكنولوجيا التعليم الذكي والتفاعلي، وكذلك من خلال الاهتمام بالمحتوى الرقمي على شبكة الانترنت، والهدف السادس المعني بضمان توافر المياه من خلال الادارة الذكية للمياه، والهدف التاسع المعني بالبنية التحتية والهدف السابع عشر الخاص بسبل ووسائل تحقيق الأهداف.

- إن تقنيات الاتصالات والمعلومات عليها أن تساهم بفاعلية في تمكين المؤسسات بالمعرفة، وتحليل الاتجاهات المستقبلية، وتحديد التحديات والفرص التي تواجه الانسانية، ولهذا ساهمت إدارة الاتصالات وتقنية المعلومات في اعتماد عدد من المبادرات الإقليمية العربية من قبل المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات -17-WTDC الذي ينظمه الاتحاد الدولي للاتصالات، والذي عقد في مدينة بيونس آيرس بالأرجنتين خلال الفترة (9-20/10/2017)، وتهدف هذه المبادرات إلى تنمية المنطقة العربية في مجالاتها:

■ البيئة وتغير المناخ والاتصالات في حالات الطوارئ:

هناك اعتراف عالمي بضرورة وضع إدارة الكوارث والحد من المخاطر في صلب استراتيجيات التنمية المستدامة، ويعترف إطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث بأن الاتصالات هي البنية التحتية الحيوية، لذا تهدف هذه المبادرة إلى زيادة الوعي وتقديم الدعم بشأن التحديات الرئيسية في مجال البيئة وتغير المناخ والاتصالات في حالات الطوارئ ووضع الأطر التنظيمية واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة التحديات في هذا المجال.

■ الثقة والأمن في استعمال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الثقة والأمن في استعمال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحماية الأطفال على الخط، ومكافحة جميع أشكال التهديدات السيبرانية، بما في ذلك إساءة استعمال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

1. الشمول المالي الرقمي:

تهدف هذه المبادرة إلى دعم وتمكين النفاذ إلى الخدمات المالية الرقمية واستعمالها، باستخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحقيق مستويات عالية من الشمول المالي الرقمي. ولقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات مساهمة واضحة في الاقتصاديات المتقدمة، وخاصة خلال العقد الأخير. فعلى سبيل المثال، في عام 2011، بالرغم من الوضع الاقتصادي العالمي المتردي في ذلك الوقت، فقد وفرت الرقمنة مخرجات اقتصادية عالمية مرتفعة، قدرت بحوالي 193 مليار دولارا أمريكيا، كما وفرت ستة ملايين فرصة عمل حول العالم، وتبلغ قوة أثر الرقمنة (أي التحول الرقمي الشامل)

4.7 ضعف قوة الأثر المعتاد للتعميم واسع النطاق (broad band technologies) لتعزيز النمو الاقتصادي، بمتوسط 0.16% من إجمالي الناتج المحلي للفرد، ويزداد الأثر الاقتصادي للتحول الرقمي طردياً مع تقدم الدولة في عملية التحول وكفاءة أدائها في هذا المجال، مما يبرز أهمية وجود استراتيجية عربية للاقتصاد الرقمي، ولقد قام الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي التابع لمجلس الوحدة الاقتصادية بإعداد مسودة لهذه الاستراتيجية، وتم تعميمها على قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالدول العربية لأخذ مرئياتهم حول هذه المسودة، تمهيداً لاعتمادها بشكل نهائي.

2. انترنت الأشياء والمدن الذكية والبيانات الضخمة

تهدف هذه المبادرة إلى زيادة ونشر الوعي بخصوص أهمية التحديات المقبلة في عصر انترنت الأشياء والبيانات الضخمة وكيفية مواجهتها، روضع الأطر التنظيمية واتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها أن تساعد على مواكبة التطورات السريعة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمل من أجل التحول إلى المدن والمجتمعات الذكية.

3. الابتكار وريادة الأعمال

تهدف هذه المبادرة إلى بناء القدرات وزيادة الوعي بشأن ثقافة الابتكار وريادة الأعمال خاصة الشباب وتمكين المرأة بغية تسخير أدوات الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في إطلاق مشاريع وأنشطة اقتصادية تركز على توفير فرص العمل.

وقد تم وضع الخطة التشغيلية التي تمكن من تنفيذ هذه المبادرات بالتعاون مع المكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات لمحاولة الحصول على أقصى استفادة ممكنة من تنفيذ هذه المبادرات لتحقيق أمن ورفاء المواطن العربي.

الخاتمة:

لا شك أن الدول العربية ورغم محاولاتها العديدة للوصول إلى اندماج اقتصادي إقليمي حقيقي والذي سعت من خلاله إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن ثم التزمت بأهداف التنمية المستدامة ستواصل السعي لبلوغ الأهداف الجديدة، ورغم هذا الالتزام إلا أن الإرادة السياسية باهتة إلى حد ما ولا ترتقي إلى المستوى المطلوب كي تصبح هذه الأهداف متجسدة في الواقع، حيث يظهر واضحاً غياب هذه الأحكام في اكتفاء الدول العربية بالموافقة على الخطط والأهداف والسياسات دون التركيز على الاتفاق على المشاريع التنفيذية العملية التي تترجم هذه الأهداف إلى واقع يحقق تنمية حقيقية يستشعر بها المواطن، ويظهر هذا التقاعس في عدم تلقي إدارة النقل والسياحة بتقديم تقارير الانجازات للأمانة العامة بشأن قراراتين صادرين من مجلس وزراء النقل والسياحة العرب باستثناء 6 دول في مجال النقل و(3) دول في مجال السياحة بالإضافة إلى ذلك فإن هناك

تحديات كثيرة وصعبة على هذا المسار، بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية السائدة في المنطقة العربية، ونقص البيانات، وغياب الآليات المؤسسية التي تسهل نقل التكنولوجيا وتوفير الموارد لتحقيق التنمية المستدامة، فضلاً عن العقبات البيئية.

وبشكل عام، لا يمكن اعتبار البيئة العالمية الراهنة مساعدة على تحقيق خطة 2030، وسيكون لذلك تأثير سلبي على مسار التنمية في البلدان النامية، ومن ضمنها البلدان العربية. فالخطة تدعو إلى تحول نوعي في إدارة التنمية في العالم والذي يتطلب تحولات هامة في أنماط الإنتاج والاستهلاك لتصبح مستدامة، وتحولات لا تقل أهمية في إدارة الاقتصاد العالمي ومنظومة الحوكمة العالمية للحد من اللامساواة بين الدول وداخل كل دولة، والقضاء على الفقر وتحقيق الرخاء، والأهم من كل ذلك إرساء السلام والأمن والاستقرار في مناطق مضطربة كثيرة من العالم ولكن الطريق إلى هذه الأهداف الطموحة ملغّم بتحديات كثيرة نابعة من البيئة العالمية غير الملائمة.

بينت عدة دراسات وطنية وإقليمية التحديات التنموية في البلدان العربية منفردة وفي المنطقة بشكل عام، ولاسيما التقرير العربي للتنمية المستدامة الذي أعدته الإسكوا في عام 2015، الذي يعرض واقع التنمية المستدامة في المنطقة بإنجازاته وإخفاقاته. وبطبيعة الحال لا تعكس البيانات الواردة في التقرير الوضع الناجم عن التحولات السياسية التي بدأت في عام 2011. كما أن البيانات لا تكشف عن التفاوت بين البلدان العربية ولا داخلها ولا تظهر أثر اضطراب الأوضاع الداخلية في عدد منها على مستويات التنمية البشرية، وخصوصاً معدلات الفقر والعمر المتوقع، إلا أنها تبين بعض الأولويات التي يتعين على البلدان العربية التركيز عليها عند التخطيط للتنمية المستدامة في السنوات الخمس عشرة المقبلة. فبعضها، مثل بلدان الخليج، قد تفوق في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بينما تعثر بعضها الآخر مثل أقل البلدان نمواً، ولذلك تختلف أولويات العمل بحسب ما حققه البلد من تلك الأهداف وكذلك بحسب وضعه الأمني والأوضاع الأمنية في المنطقة. ويمكن تلخيص التحديات التي تواجه الاندماج الإقليمي العربي في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في أبعادها الاقتصادية فيما يأتي:

- تحديات الحوكمة الرشيدة والتحول المؤسسي: يتصل بها الهدف 16 بشكل أساسي، ولكن التصدي لها شرط لتحقيق كل أهداف التنمية. فكل الأهداف تتضمن إشارات إلى الحوكمة الرشيدة كشرط لتحقيقها، والحوكمة الرشيدة لا تتحقق إلا في ظل سيادة القانون وقيام مؤسسات سياسية وقضائية وإدارية واقتصادية وأمنية فاعلة وقادرة وشفافة وقابلة للمساءلة، ويتوفر وسائل التنفيذ الموزعة في الأهداف، ولا سيما الهدف 17.

- رفع نسبة المشاركة الاقتصادية المنخفضة عموماً، ولا سيما مشاركة النساء.

- القضاء على الفساد المالي وإحلال الشفافية في

- التعاملات الاقتصادية.

- تحسين الإنتاجية.

- تحقيق التنويع الاقتصادي واستخدام التكنولوجيا.

- تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي من أجل التنمية. والمشاركة النشطة في الاقتصاد العالمي والتعامل مع نظام اقتصادي عالمي يضيق حيز السياسات ويتحكم بقواعد التجارة والاستثمار ومنظومات الأسعار ويضغط من أجل اعتماد سياسات تخدم مصالحه. والانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد تضميني منتج للقيم المضافة.

- تحقيق التكامل الاقتصادي الأفقي والعمودي على الصعيد الوطني، وتجاوز ثنائية القطاعات الحديثة والتقليدية في البنية الاقتصادية الوطنية.

والملاحظ أن إطلاق خطة 2030 جاء في مرحلة صعبة مرت بها الاقتصادات العربية منها والعالمية فالاقتصاد العالمي يسجل تباطؤا في النمو، لاسيما بعد انخفاض إيرادات الدول العربية المصدرة للنفط سواء في الخليج العربي أو في شمال أفريقيا إلى مستويات متدنية، والذي وضع بعضها أمام عجز كبير في الميزانية مما دفعها إلى تقليص الإنفاق والبحث عن مصادر بديلة للتمويل إما بفرض الضرائب أو بالاقتراض من مصادر خارجية أو اجتذاب رؤوس أموال أجنبية إلى بعض قطاعاتها الاقتصادية. وكان من نتائج ذلك انخفاض الطلب على العمالة الوافدة، فسجلت البلدان العربية المصدرة للعمالة انخفاضا في تدفق تحويلات العاملين التي تشكل جزءا كبيرا من مخزونها من العملات الصعبة. ولذلك لم تقتصر آثار انخفاض إيرادات البلدان العربية المصدرة للنفط على هذه البلدان، وإنما امتدت إلى البلدان العربية التي تصدر العمالة وتلك التي تتلقى المعونة من البلدان المصدرة للنفط. ولا شك في أن ذلك ألقى بظلاله على آفاق التعاون الإقليمي لتحقيق التنمية المستدامة.

علاوة على ذلك، تبقى المنطقة العربية واحدة من أقل المناطق تكاملا في العالم، فالتصدير البيئي بالكاد يتجاوز 11 % وهي نسبة هزيلة، رغم المحاولات الرامية إلى تحرير التجارة البينية من التعريفات الجمركية ورغم الالتزام بتحرير التجارة البينية في مجال الخدمات. ومع أن تجارة النفط لا تزال تهيمن على التجارة البينية، حققت التجارة غير النفطية نموا فاق نمو إجمالي صادرات المنطقة إلى بقية أنحاء العالم منذ عام 2012.

ويتطلب تجاوز التحديات أكثر من مجرد إيجاد حلول؛ إذ يستلزم وجود إرادة سياسية قوية ورؤية استراتيجية موحدة بين الدول العربية؛ للوصول إلى نموذج جديد للتكامل الاقتصادي العربي، يضمن الالتحاق بركب خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على المستوى الإقليمي وكذا على المستوى العالمي. وإن كانت التحديات والصعوبات التي تواجه التكامل العربي سواء كانت محلية أو إقليمية إلا أننا نؤمن بأنه إذا تحققت الإرادة السياسية فإن كثيراً من الصعوبات يمكن معالجتها والتغلب عليها، وإن كانت البيئة العالمية الراهنة تمر بأزمات اقتصادية إلا أنه بالإمكان جعل هذه الأزمة فرصة للدول العربية تحقق من خلالها قفزة نوعية في عالم التنمية الاقتصادية فالضعف الاقتصادي الحالي الذي تمر به الدول الأوروبية بدون شك هو فرصة (لو تحققت الإرادة الجماعية للدول العربية في التكامل الاقتصادي) لتكون بديلاً في كثير من المجالات للتكامل الأوروبي الذي يعهد تفككاً وانهاراً بشكل متسارع، وكذلك نرى أنه على جامعة الدول العربية البدء في طرح مشاريع عملية حقيقية تنفيذاً لما تم الاتفاق عليه بدلاً من الاكتفاء بالاتفاق على السياسات والأهداف فقط. إن كثيراً من التكتلات الاقتصادية بدأت وانطلقت من مشاريع محددة بعينها ولمجرد نجاح تلك المشاريع فإن عامل الثقة يتحقق والذي بدون شك يمهد لولادة إرادة سياسية نحو التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربي.

وختاماً فإننا وفي ظل ما تم ذكره أعلاه من تحديات وصعوبات ومحاولات، ومع الحقيقة المؤلمة بكون المنطقة العربية تبقى واحدة من أقل المناطق تكاملاً في العالم، فإنه وتماشياً مع هذه الحالة أن نختم هذا المقال باقتراح بعض الخطوات العملية التي من خلالها يمكن التخلص من حالة الجمود هذه والشروع في تكامل اقتصادي متواضع يكون نواة لانطلاقة أكبر وأكثر شمولية حين تتوافر الظروف وتزول الصعاب في لحظة تاريخية معينة:

أولاً: البدء في الاتفاق على مشاريع اقتصادية متوسطة تكون عوامل التوافق فيها موجودة ولا تتطلب مراقبة وموافقة سياسية وأمنية مشددة ومثال على ذلك الاتفاق على تكوين اتحادات رياضية تنظم نشاطات وبرامج مشتركة والتركيز على نشاطات الرياضة الالكترونية التي يمكن أن تكون حاضنة للمعرفة التكنولوجية التي ينبثق عنها كثير من الحقوق الملكية الفكرية ويمكن تطويرها إلى صناعات تكنولوجية لاستخدامات متعددة تجارية واقتصادية.

ثانياً: تشكيل كيان دائم له مقر ويضم جميع الدول العربية بعضوية دائمة وتصدر قرارات بالاجماع يكون نواة تشريعية لغرض مراجعة التشريعات والسياسات الاقتصادية في الدول العربية والعمل على اقتراح آليات لتوحيدها، هذا بالإضافة إلى اقتراح المشاريع المشتركة بين الدول العربية بدءاً بالأسهل والأقل تعقيداً والأكثر قبولاً من الأعضاء والذي يمكن تنفيذه دون صعوبات ثم الانتقال إلى غيرها كلما تتوفر الفرصة.

ثالثاً: التركيز على مشاريع المؤسسات المالية والمصرفية باعتبارها هي الأسهل في التنفيذ، حيث أن الأمر لا يتطلب انتقال للقوى البشرية بشكل مكثف، وهذه المؤسسات هي التي ستكون الداعم للمشاريع الاقتصادية ويمكن أن ينبثق عنها محافظ استثمارية مشتركة. وفي الأخير فإن استمرار العمل ولو بوتيرة بطيئة وبحجم بسيط أفضل من الانقطاع والتوقف والانتظار حتى يتم التخلص من الصعوبات والتحديات التي تم ذكرها في هذا المقال، فلا ننسى أن أول خطوة في الاتحاد الأوروبي بدأت بتوحيد سعر البطاطا، وبعد مضي السنين توحدت العملة النقدية والسياسات الاقتصادية.